الباب الثامن

الجامعة العربية والمستقبل

الجامعة العربية ومستقبل الدولة الوطنية

الأزمات الساخنة التي تمر بها المنطقة، تفرض على القمم العربية التعامل معها بروح الفريق الواحد، والابتعاد عن المشاحنات والتراشقات التي سادت بعض القمم العربية في أوقات سابقة، وكادت تعصف بهذه المؤسسة الأم، التي تمثل عنواناً مهماً للعمل العربي المشترك،حتى لو لم تكن عائداته الإيجابية على المستوى المطلوب.

مؤسسة القمة العربية توافرت لها مجموعة مهمة من العوامل تجعل من العمل العربي المشترك وسيلة للاتفاق حول رؤى واضحة ومحددة، حتى يتسنى تحقيق اختراقات كبيرة في مشكلات أضحت تستعصي على الحل، ومساعدة الدول التي دخلت مرحلة الانهيار، أو على وشك، الخروج من النفق الغامض، قبل أن تتصاعد حدة التداعيات السلبية والتوقيت يضاعف من المسئولية الجماعية، ويفرض على القادة العرب اتخاذ قرارات أكثر جرأة للعبور بالأمة إلى بر

الأمان، والتصدي للمؤامرات التي يدبرها البعض للعرب، بعلمهم أو من وراء ظهورهم .

التطورات الدقيقة في كل من سوريا وليبيا واليمن وفلسطين والصومال والسودان، ناهيك عن أطماع بعض القوى الإقليمية الطامحة إلى السيطرة على هذه الأمة، كلها علامات تستوجب التعامل معها على أنها فاصلة، وتتطلب تبني قرارات توقف نزيف الدماء الذي أصبح يسيل بسهولة في عدد من الدول العربية، وأول خطوة في هذا الاتجاه وقف الازدواج الذي يبدو ظاهرة في تصرفات البعض، جعلت الكثير من المشكلات تتحول إلى أزمات مزمنة، علاجها يحتاج إلى أنواع مختلفة من العمليات الجراحية.

عمليات ذات أبعاد سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية أيضاً، فالأوضاع الراهنة أضحت على درجة متشابكة، واختلطت فيها الحسابات، وتباينت التقديرات، حتى ان غالبية الأزمات العربية تجاوزت البيئة الداخلية، واتشحت برداءات إقليمية ودولية نادرة، بصورة يصعب التعرف على خيوطها الأساسية، فقد تاهت الكثير من المعالم في خضم الحرب الضروس التي تقودها بعض القوى، مستخدمة فيها ميلشيات جلبتها من أنحاء مختلفة من المعمورة وتحت لافتة مكافحة الإرهاب تمكنت بعض القوى من التسرب إلى المنطقة العربية، والتدخل في

شئونها، ومحاولة التلاعب بمصائرها، وتحت لافتة نشر الديمقراطية والحريات واحترام حقوق الإنسان انخرطت قوى متعددة في التدخل في الشئون العربية، وباتت فاعلاً ومتحكماً في وجهتها والطريق الذي تريده، الأمر الذي يفرض على الدول العربية التصدي لهذه النوعية من التصورات والتصرفات، من خلال الالتفاف حول أجندة واحدة، تأخذ في اعتبارها الأوضاع العربية والاحتياجات الحقيقية، وهو ما يفرض على الجامعة العربية أن تلعب دوراً في ردم الهوة العربية وتوسيع مساحات التفاهم لأقصى مدى، لأن المسألة لم تعد تمس مصير دولة أو أكثر، لكنها تتعلق بمصير أمة تملك من المقومات ما يمكنها من تجاوز المحن، مهما بلغت درجة قتامتها فهذا الملف يضم مجموعة من القضايا المركزية، ويناقش جملة من التحديات التي تواجهها الأمة العربية، وما يمكن أن تقوم به مؤسسة القمة والجامعة من إسهامات مادية ومعنوية، استجابة لدعوة جاءت ضمن مقال نشره الأهرام بقلم رئيس تحريره بعنوان الجامعة العربية ومستقبل الدولة الوطنية وتفاعل معه عدد من الكتاب المهمين من مشارب سياسية ودول مختلفة.

مستقبل القضية الفلسطينية

إذا تعرضنا للموقف العربي من القضية الفلسطينية نجد أنه يعد موقفاً شديد الوضوح عبرت عنه العديد من القمم العربية فلا يمكن مثلاً أن

ننسي قمة الرباط عام ١٩٧٤ التي منحت منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية وأكدت أنها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني لتغلق بذلك الطريق أمام أي محاولات من أى أطراف أو قوي فلسطينية أو غيرها للتحكم في مقدرات ومستقبل الشعب الفلسطيني وحتي مع تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية التي جاءت نتاجاً لإتفاقات أوسلو ١٩٩٣ ظلت منظمة التحرير بمثابة الوعاء الذي يمثل جميع أطياف الشعب الفلسطيني وحظيت بإعتراف إقليمي ودولي ولاتزال تقوم بمهامها المنوطة بها وفيما يتعلق بكيفية معالجة القمم العربية للقضية الفلسطينية فلابد من الإشارة إلي أن بعض القمم العربية طرحت رؤي متقدمة منذ أكثر من ثلاثة عقود ونذكر هنا مبادرة الملك فهد في قمة فاس بالمغرب عام ١٩٨٢ التي ارتكزت علي مبدأ حق جميع دول المنطقة في العيش في أمن وسلام من خلال انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة وحل مشكلة اللاجئين وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ثم يعيد التاريخ نفسه بعد عشرين عاماً بطرح العاهل السعودي الراحل الملك عبد الله مبادرة سلام متكاملة في قمة بيروت ٢٠٠٢ ارتكزت في جوهرها علي مبدأ الأرض مقابل السلام ذلك المبدأ الذي أقره المجتمع الدولي كأساس لحل القضية الفلسطينية .

ولعل أهم جوانب مبادرة السلام العربية يتمثل فيما أشارت إليه قمة بيروت من إعادة التأكيد علي ما جاء في القمة العربية غير العادية التي

عقدت في القاهرة عام ١٩٩٦ بأن السلام العادل والشامل يعد الخيار الإستراتيجي للدول العربية ثم جاءت بنود المبادرة لتشمل كل المبادئ التي تحظي بإجماع عربي ودولي وهي الإنسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي المحتلة بما فيها الجولان وحل عادل متفق عليه لمشكلة اللاجئين وفقاً للقرار ١٩٤ وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة في الضفة الغربية وغزة عاصمتها القدس الشرقية علي أن يتم في مقابل ذلك إنهاء النزاع العربي الإسرائيلي وإقامة علاقات طبيعية بين الدول العربية وإسرائيل .

لم تقف المبادرة العربية عند هذا الطرح وحسب بل تم تشكيل لجنة لمتابعتها من بعض الدول من بينها مصر والأردن والسعودية والإمارات وفلسطين وتعقد إجتماعاتها للتشاور من أجل اتخاذ قرارات في أية أمور هامة متعلقة بتطورات القضية كما حاولت الجامعة العربية تفعيل هذه المبادرة من خلال إيفاد وزيري الخارجية المصري والأردني لإسرائيل عام ٢٠٠٧ في محاولة لإقناع المسئولين الإسرائيليين بجدوي التعامل الإيجابي مع المبادرةولكن كان رد الفعل الإسرائيلي محبطاً للغاية طبقاً لمواقف رئيسي الوزراء السابقين شارون وأولمرت مما أدي إلي توقف هذه التحركات أما رئيس الوزراء الإسرائيلي نيتانياهو فإنه بدأ يتعامل مع المبادرة العربية بتكتيك جديد من خلال عدم رفضها بشكل مطلق ولكنه يحاول إقناع الأطراف المختلفة بإمكانية التعامل مع المبادرة بصورة

مغايرة في ظل الوضع العربي الحالي بأن تكون العلاقات الإسرائيلية مع الدول العربية ومسألة التطبيع سابقة لأي تنازلات يمكن أن يقدمها في مجال العودة إلي حدود ١٩٦٧ أو أي قضايا أخري مثل القدس والإستيطان والحدود ويسعي لتسويقها خاصة وأن الواقع يؤكد أن حكومته أسقطت مبدأ حل الدولتين من حساباتها السياسية .

إذن ما هو المطلوب من القمة العربية المقبلة حتي تكون نتائجها أكثر إيجابية هنا أعتقد أن مسألة إعادة البريق للقضية الفلسطينية بدأ بالفعل من خلال المبادرة الفرنسية والإجتماع الوزاري الذي عقد في باريس ومن خلال تصريحات مصرية حول القضية الفلسطينية ثم زيارتي وزير الخارجية المصري إلي رام الله وإسرائيل مؤخراً وهو ما يعني في مجمله أن قطار القضية الفلسطينية قد انطلق والمطلوب أن نحافظ عليه من التراجع أو الجمود .

ونأتي إلي النقطة الأهم وتتمثل في ضرورة أن ينتج عن قمة موريتانيا رؤية عربية متكاملة لحل القضية تكون ملزمة للجميع تعبر عن الموقف العربي ككل لا يخرج عنها أي طرف وتشمل كافة المبادئ المقبولة للحل ويمكن أن يتم ذلك من خلال إعادة طرح مبادرة السلام العربية مرة أخري باعتبارها تتضمن أسس الحل المتفق عليها عربياً أو طبقاً لما يتفق عليه علي ألا يكتفي بذلك بل يتم ربط هذه المبادئ بآليات التنفيذ التي يجب أن

تتسم بالواقعية وسرعة التحرك وجدولة زمنية قدر الإمكان وتفعيل مبدأ هجوم السلام علي إسرائيل وإنتهاج سياسة النفس الطويل في مواجهتها مع عقد إجتماعات دورية وتنسيق ومراجعة ماتم في هذه الآليات وتقييم نتائج التحرك لتحديد مستقبل المبادرة سواء بإستمرارالعمل في إطارها أو اللجوء إلي خيارات أخري .

جامعة الدول العربية: رؤية مستقبلية

بصفة عامة يمكن القول بأن ثمة اتجاهات رئيسية ثلاثة تتبلور حولها آراء الباحثين بشأن مستقبل جامعة الدول العربية:

1- فهناك بداية اتجاه ضعيف يذهب أنصاره إلى المناداة بوجوب إلغاء الجامعة وتصفيتها لأنها فشلت في تحقيق أهدافها ولأن بقاءها على وضعها الحالي يعتبر عقبة أساسية في سبيل إقامة مشروعات أخرى للوحدة العربية أو للعمل العربي المشترك تكون أكثر قدرة على مواجهة احتياجات الشعوب العربية وتحقيق آمالها والاستجابة لتطلعاتها المشروعة كما يستند أنصار هذا الاتجاه الأول إلى أن ثمة سوابق عديدة في العمل الدولي لجأ خلالها الأطراف المعنيون إلى تصفية منظمة دولية قائمة واستبدلوا بها منظمة دولية جديدة ومن ذلك مثلا عصبة الأمم التي زالت رسمياً عام ١٩٤٦ بعد أن حلت محلها منظمة الأمم المتحدة وهناك أيضاً حالة منظمة الوحدة الأفريقية التي أنشئت عام ١٩٦٣ لتحل محل

العديد من التنظيمات والتكتلات الأفريقية التي كانت موجودة حتى ذلك الحين.

إذا تخلى العرب عن العمل المشترك وحاولوا الانخراط في نظام إقليمي أوسع فإن ذلك يعني حتماً ولو بالتدريج ذوبان الحقوق العربية والتمايز العربي، وسيكون هذا الخطر عظيماً إذا قدر للعرب أو فرض عليهم أن ينخرطوا فرادى في هذا النظام المقترح.

2- واتجاه ثان يذهب مؤيدوه إلى القول بوجوب المحافظة على بقاء جامعة الدول العربية، على الرغم من كل المآخذ التي تؤخذ عليها فيما يتصل بأدائها على مستوى تعزيز العمل العربي الجماعي، والمنطق الذي ينطلق منه هذا الفريق من الباحثين يتمثل في مقولة أساسية مؤداها أن الإبقاء على الجامعة بوصفها المنظمة العربية الأم التي ينهض عليها النظام الإقليمي العربي كنظام دولي فرعي إنما هو أفضل بكثير من تصفيتها، لأنه ربما يكون من غير المؤكد في ضوء الحالة الراهنة للعلاقات العربية/العربية أن تتفق الدول العربية على صياغة تنظيمية أخرى أفضل من الصياغة الحالية التي تمثلها هذه الجامعة وبعبارة أخرى فإن ثمة تخوفاً لدى أنصار هذا الاتجاه الثاني من أن يكون البديل عن جامعة الدول العربية في ظل الأوضاع العربية والدولية الراهنة هو المزيد من الانقسام والتشرذم العربيين.

3- والاتجاه الثالث في هذا الخصوص وهو الأكثر واقعيـة والأقرب إلى المنطق ، فيدعو إلى وجوب المبادرة فوراً وبجدية إلى العمل من أجل تطوير الجامعة وتدعيم أجهزتها ومؤسساتها، من خلال تعديل الميثاق على نحو يكفل لهذه المنظمة العربية الأم القدرة المناسبة على تحقيق أغراضها وتخويلها السلطات والصلاحيات اللازمة لذلك.

وبعبارة أخرى فإن مؤدى ما يقول به أنصار هذا الاتجاه الواقعي هو أنه قد بات ضرورياً للغاية إعادة النظر في ميثاق جامعة الدول العربية، بل ونظامها القانوني برمته لكي يتلاءم مع التطورات الحادثة على الساحتين العربية والدولية.

فالجامعة هي إذن وعلى الرغم من الكثير من أوجه القصور التي شابت أداءها لاتزال تشكل الإطار التنظيمي الملائم لتجسيد آمال الأمة العربية وواقع الأمر أن البحث في مستقبل جامعة الدول العربية ليس منبت الصلة بالبحث الخاص بمسار النظام الإقليمي العربي في وضعه الراهن ومنظوراً إليه في نطاق علاقاته بالنظام الدولي العالمي والتطورات الجارية على المستوى الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط .

وعموماً فإن جامعة الدول العربية وسواء اعتبرناها مرآة تعكس منظومة التفاعلات العربية أو فاعلاً من فواعل النظام الإقليمي العربي، تتأثر ولا شك بمجمل الأوضاع العربية والدولية المحيطة وليس أدل على

ذلك من أن التطورات التي حدثت على صعيد العلاقات المصرية الإسرائيلية ابتداء من منتصف السبعينيات وتحديدا منذ عام ١٩٧٩ قد أحدثت تأثيرات سلبية بعيدة المدى على أداء الجامعة طيلة الفترة الممتدة من العام المذكور وحتى عام ١٩٨٩.

كما أنه ليس بخاف ما أحدثته أزمة الغزو العراقي لدولة الكويت منذ بدايتها في الثاني من أغسطس ١٩٩٠ وما تلاها من تداعيات من آثار سلبية على وضع الجامعة والتي بدت عاجزة تماماً عن القيام بأي خطوة إيجابية ذات شأن في احتواء هذه الأزمة على غرار ما فعلته في عام ١٩٦١ إبان أزمة العراق والكويت الأولى إزاء هذه الأزمة.

وفي محاولة لتشخيص حال جامعة الدول العربية خلال الفترة التي تلت انتهاء حرب تحرير الكويت في فبراير ١٩٩١ وعبر المستقبل المنظور ذهب بعض الباحثين إلى القول بأن ثمة احتمالات رئيسية أربعة يمكن تصورها في هذا الشأن وهي على النحو التالي:

الاحتمال الأول ويتمثل في استمرار بقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، فالاجتماعات العربية في إطار الجامعة تنعقد بانتظام خاصة على مستوى مجلس الجامعة أو حتى على مستوى القمة بعد التوصل إلى اتفاق بشأن تقنينها والأمين العام يتحرك لكن المحصلة النهائية لا تكاد تكون شيئاً يذكر.

الاحتمال الثاني وهو احتمال الحرب الباردة العربية كتلك التي نشبت في أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات، ويشير القائلون بهذا الاحتمال إلى أن الخلافات العربية/العربية لاتزال قائمة وتهدد التضامن العربي والعمل المشترك فيما بين دول الجامعة، كما أن الانقسام في الصف العربي الذي أحدثته أزمة حرب الخليج الثانية لايزال قائما ولو جزئياً حيث لم يقدر للجامعة أن تخطو خطوات إيجابية ذات شأن في اتجاه تحقيق المصالحة العربية.

أما الاحتمال الثالث فيقوم على فكرة إحياء التضامن العربي، ويتحمس أنصار هذا الاتجاه لفكرة إقامة نظام عربي جديد يأخذ في الاعتبار كافة الظروف والمتغيرات المحيطة من عالمية وإقليمية وعربية التي استجدت منذ أوائل التسعينيات كانهيار الاتحاد السوفياتي وانفراد الولايات المتحدة مؤقتا بزعامة العالم، وما سمي بعملية السلام بين العرب وإسرائيل، وكذلك المشروعات الجماعية المطروحة كمشروع الشرق الأوسط والمشروع المتوسطي والمقولة الأساسية التي ينطلق منها القائلون بأهمية إقامة نظام عربي جديد مؤداها أن الدول العربية لن تستطيع أن تحقق مصالحها الحقيقية الجماعية منها والفردية على حد سواء في علاقاتها مع هذه التجمعات والمشروعات الإقليمية المطروحة إلا إذا تعاملت معها من منطلق تنظيمي عربي جماعي.

أما الاحتمال الرابع والأخير من بين الاحتمالات المتصورة لمستقبل جامعة الدول العربية كإطار تنظيمي عربي، فهو الذي يذهب أنصاره وهم قلة على المستوى العربي إلى التأكيد على ضرورة أن ينخرط العرب في نظام إقليمي أوسع كنظام الشرق الأوسط وهذا الاحتمال هو أخطر الاحتمالات الأربعة المتصورة لمستقبل الجامعة.

obeikandl.com